المؤسسة العسكرية في الدولة المدنية

الحلقة الثامنة

محسن خصروف

أن هناك فرقا بين بناء نظريات حول الدور السياسي للمؤسسة العسكرية يقوم على أساس من المنطق المجرد ، وبين تطبيق تلك النظريات على مجتمعات بعينها ، لها خاصياتها المتميزة ،

التي أغضبت أصحاب رؤوس الأموال فكان الرد الأميركي هو التأمر للإطاحة بنظام بيرون الشرعي، ودفع بجنرالات الجيش، للاستيلاء على السلطة ، الذين الغوا المؤسسات الدستورية اثر إخراج « بيرون « من السلطة والأرجنتين معا عام ١٩٥٥، دون أن يكون لذلك أي معنى عند الأمريكان سوى أن الجيش قد أنقذ الأرجنتين من التطرف وأعاد إليها الاستقرار(٤٥).

وقد تحدد موقف الدول الغربية المعادي من ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ في مصر بمجرد أن ظهرت اتجاهاتها الوطنية الاستقلالية ، وبرز العداء أكثر وضوحاً عندما اتخذت حكومة الثورة بعض الإجراءات التي تستهدف إعادة توزيع الثروة الوطنية ، الأمر الذي اعتبر مساسا بمصالح الدولة الرأسمالية ، ومصالح حلفائها من الرأسماليين في مصر(٤٦ أما في « الكونغو « التي نالت استقلالها عام ١٩٦٠فإن موقف الغرب المعادي منها قد تحدد منذ اليوم الذي أعلن فيه زعيمها « باتريس لومومبا « عن نهج استقلالي معاد للاستعمار وذلك في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة إعلان استقلال بلاده من الاستعمار البرتغالي ، ولم يقف التآمر الاستعماري على الكونغو عند حد حتى أمكنه إسقاط نظامها التحرري واغتيال زعيمها « لومومبا « من خلال انقلاب عسكري قادة احد الضباط الموالين للولايات المتحدة الأميركية . (٤٧).

نستخلص مما سبق أن التدخل العسكري ، الذي هو وفق المنظور السابق مشروعاً ، لا يستهدف الإطاحة بنظام اجتماعي فشل في تلبية احتياجات المجتمع ، والانتقال به إلى طور جديد ، بل يهدف إلى الإجهاز على أية قوى اجتماعية تتجه نحو إحداث ذلك الانتقال ، وأخيراً فإن ما ذهب إليه أصحاب هذا الاتجاه ينهض كدليل على الدور الذي لعبه البعد الأيديولوجي في تفسير الظاهرة العسكرية في العالم الثالث ، حيث أن الدور السياسي العسكري ،أو التدخل العسكري المباشر في الشئون السياسية لم يكن مقبولا كمبدأ ، أو مرفوضا كمبدأ أيضا ، ولكن الرفض أو القبول للدور العسكري ، بمختلف درجاته ، قد جاء ليعبر عن مواقف أيديولوجيه محددة ، تدافع عن مصالح طبقية محددة سواء على المستوى المحلي ، أو على المستوى الدولي ، بغض النظر عما إذا كان ذلك الدور (العسكري) سيدفع بالمجتمع الذي يحدث فيه خطوة إلى الأمام ، أو عشر خطوات إلى الخلف . أما بالنسبة لأنموذج السلطة المدنية ألتدخلي فإن أول ما يستوقف أي باحث هو أن بعضا من منظري الفكر الرأسمالي قد وضعوا كلا من النظم الشيوعية والفاشية وبعض دول العالم الثالث مثل : كوبا وفيتنام وغانا وغينيا في خانة واحدة ، ولا شك أن ذلك يعكس أول ما يعكس موقفا أيديولوجيا سلبيا من النظم السياسية التي اتجهت ، اتجاها مقابلا لطريق التطور الرأسمالي أيا كان حجم ومستوى ودرجة تطور تلك النظم الموسومة بـ (النظم التدخلية) حيث استوى في ذلك كل من غانا والصين الشعبية ، أو تنزانيا والاتحاد السوفيتي وهو موقف يغني عن التعليق.

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن هذا الأنموذج لئن كان صالحا لأن يكون إحدى الحيثيات التي تساعد على فهم طبيعة الدور العسكري في المجتمعات الاشتراكية التي كان لها خاصياتها على مختلف المستويات ، فإن من الصعوبة بمكان اعتباره كذلك بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث .

إن التنوع الكبير في هذه المجتمعات ، من حيث الظروف الذاتية والموضوعية ، لا يساعد على تعميم النماذج النظرية المجردة عند محاولة تفسير الظاهرة العسكرية في العالم الثالث ، ذلك أن هناك فرقا بين بناء نظريات حول الدور السياسي للمؤسسة العسكرية يقوم على أساس من المنطق المجرد ، وبين تطبيق تلك النظريات على مجتمعات بعينها ، لها خاصياتها المتميزة ، والمتفردة أحياناً ، والتي تجعل من أية محاولة لتجاوز هذا الفهم بمثابة لوي لعنق ذلك الواقع المتميز .

اتجاهات التدخل العسكري

تباين دور القوات المسلحة في الحياة السياسية في مجتمعات العالم الثالث وذلك التباين لم يكن بين مجتمع وآخر وحسب ، بل هناك تباين في الدور العسكري داخل المجتمع الواحد ، في المراحل المختلفة وفي هذا الإطار ينبغي التفريق بين الدور السياسي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية بقيادتها العسكرية العليا التي هي جزء من النظام السياسي الحاكم وبين نشاطات التنظيمات السياسية العسكرية التي تمارس العمل السري وتتحين الفرص المناسبة للاستيلاء على السلطة .

إن للعسكريين اتجاهات شتى، فكما أن من الصحيح عدم اعتبار كل الحركات العسكرية حركات ثورية ، فإن من الصحيح أيضا أن التدخلات العسكرية لا تهدف في مجملها إلى إقامة ديكتاتوريات عسكرية .

إن الثورات عموما لا يمكن أن تكون عسكرية وإن تزعمها العسكريون ، ذلك أنها لا بد وأن تكون نتيجة لنضال قوى اجتماعية ذات قاعدة عريضة تسعى إلى تغيير جوهر النظام ككل ويمكن للعسكريين أن يكونوا طليعة ثورية لتلك القوى، كما أنه من الممكن، بحسب ظروف ومعطيات الثورات كل على حدة، أن يكون دورهم ثانويا مساعدا، أو ألا يكون لهم أي دور.

لقد كانت سوريا – على سبيل المثال – بلدا كلاسيكيا للانقلابات العسكرية خلال فترة الخمسينات والستينات ، وكل كبار ضباط الجيش – الذي تأسس في عهد الاحتلال الفرنسي – ينحدرون من العائلات البورجوازية المدينية الكبيرة ، أما متوسطي وصغار الضباط فينتمون إلى البورجوازية الصغيرة في المحافظات وكذلك إلى عائلات الموظفين والحرفيين والفلاحين الموسرين الذين كانوا يحرصون على إلحاق أبنائهم بالمدارس العسكرية ، وخاصة العائلات « العلوية « التي كان لأبنائها وجود أكبر في سلك الضباط على مستوى الرتب المتوسطة والصغيرة (٤٨).

وخلال عام ١٩٤٩م بمفرده شهدت سوريا ثلاثة انقلابات عسكرية ، في الفترة من ٣٠ مارس وحتى ١٩ ديسمبر من نفس العام وتولى قيادة تلك الانقلابات المستوى الأعلى من سلك الضباط ابتداءً بـ « حسني الزعيم الذي كان وزير للدفاع ، ومروراً باللواء / سامي الحناوي « الذي كان يقود احد التشكيلات العسكرية على الحدود السورية مع فلسطين المحتلة وانتهاء بالعقيد / أديب الشيشكلي الذي كان قائداً للحامية العسكرية في دمشق والذي استمر في الحكم حتى عام ١٩٥٤ (٤٩).

لقد كان البيان الأول للانقلابات الثلاثة يعلن أن العسكريين قد دفعوا إلى التدخل دفعا نظرا لفساد وجرائم النظام السابق ، إلا أن تلك الانقلابات رغم وعودها بإرساء نظام حكم يقوم على أسس ديمقراطية ويحافظ على ممتلكات الشعب السوري ، قد انتهت جميعها إلى ديكتاتورية عسكرية تخدم مصالح الاستعمار والطبقة المحافظة والفئة العليا من الطبقة البورجوازية التي ارتبطت مصالحها بالنفوذ الاستعماري (٥٠).

حول قانون منع القات في مؤسسات الدولة

عمر الحميري

كثيرة هي الأبحاث والدراسات والتوصيات حول القات وأضراره ونتائجه المأساوية ولا يوجد صاحب قلم في اليمن لم يكتب عن القات ، وكم هي كثيرة جمعيات مكافحة القات – التي لم يتفاعل جانب كبير منها مع هذه الحملة – وكم من الندوات أقيمت خلال السنوات الماضية ، وكل شيء كان مثالياً للحد من هذه الظاهرة ماعدا الإرادة السياسية ، لأن القرار دائماً في يد من يملكه ولم يكن في يد من يراه ، واقتصر السياسة سابقاً في رفع الضرائب على القات ولم يكن ذلك مجدياً بل أدّى إلى تفاقم المشكلة وضاعف حجم الضرر الذي أصاب الإنسان اليمني مادياً وصحياً وحضارياً وبشكل خاص على قيود نهضة الانسان اليمني .

أصبحت معضلة القات قضية اليمن التوافقية بامتياز وحملة «مراكز حكومية بلا قات» التي تسعى إلى استصدار قانون بمنعه في مؤسسات الدولة أثناء الدوام الرسمي ستحظى بالنجاح ومشروع هذا القانون – الذي كان لي شرف صياغة مواده المقترحة – سيحظى بدعم الحكومة والبرلمان لأن الجميع يتفق على ضرورة صدور مثل هذا القانون أو القرار من وقت سابق ، والتوافق حول هذه القضية يشمل أطراف المبادرة الخليجية ، ويشمل أبناء الشمال والجنوب في الوطن الواحد ، ولا أتوقع أن تدخل أهداف هذه الحملة ومشروع قانونها ضمن المناكفات السياسية السائدة اليوم أو يصبح ورقة ضغط من فريق ضد آخر ، لأن الذين شاركوا بإخلاص في الترويج لأفكار وأهداف هذه الحملة هم اليمنيون جميعاً بكافة ألوانهم ، واليمن بأكمله هو الخاسر من تأخير إصدار هذا القانون أو عرقلته .

كما أن معضلة القات هي قضية توافقية بين اليمن والخليج ، ولا ننسى كيف وقف القات مانعاً كبيراً أمام انضمام اليمن إلى مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وكم سنصبح قريبين من إتمام هذه الشراكة لو صدر هذا القانون وأصبح موقف اليمن رسمياً يحظر تناول القات أو اصطحابه في مؤسساته ومرافقه التي تتبع الدولة في القطاعين العام والمختلط وهذا دافع آخر لكل الحريصين على مصلحة اليمن الراغبين في استفادتها من العضوية الكاملة في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وغني عن الوصف ما سيتحقق لليمن من تنمية واستقرار اقتصادي إذا صدر هذا القانون لأن تحقيق التنمية الإقتصادية أصبحت الهدف القادم لليمنيين بعد التحسن في التغيير السياسي الذي وصلنا إليه .

كثيرة هي الأبحاث والدراسات والتوصيات حول القات وأضراره ونتائجه المأساوية ولا يوجد صاحب قلم في اليمن لم يكتب عن القات ، وكم هي كثيرة جمعيات مكافحة القات – التي لم يتفاعل جانب كبير منها مع هذه الحملة – وكم من الندوات أقيمت خلال السنوات الماضية ، وكل شيء كان مثالياً للحد من هذه الظاهرة ماعدا الإرادة السياسية ، لأن القرار دائماً في يد من يملكه ولم يكن في يد من يراه ، واقتصر السياسة سابقاً في رفع الضرائب على القات ولم يكن ذلك مجدياً بل أدّى إلى تفاقم المشكلة وضاعف حجم الضرر الذي أصاب الإنسان اليمني مادياً وصحياً وحضارياً وبشكل خاص على قيود نهضة الانسان اليمني .

وأفسر نجاح هذه الحملة حتى الآن إلى سببين اثنين : أولهما التوقيت الجيد الذي رافق جدول العمل الوطني لحكومة الوفاق التي تتبنى نظرة طموحة تقدمية طموحة تسعى لرعاية مصالح اليمن بحكمة ، والسبب الثاني أن هذه الحملة جاءت بأفكار جديدة واقعية لمعالجة هذه المعضلة تتمثل بطلب استصدار قانون يمنع تعاطي القات داخل مؤسسات الدولة أثناء الدوام الرسمي ، فهذه الحملة لم تكتف بمطالبة الحكومة بصياغة مشروع قانون لتقديمه للبرلمان وأردنا اختصار الإجراءات وكان تواصلي مع رئيسة الحملة الناشطة اليمنية في بيروت هند الإرياني بفكرة صياغة مشروع القانون والتي لاقت موافقتها واستحسان أعضاء الحملة وتمت مناقشة المواد مادة مادة حتى وصلنا إلى مشروع يحمل خلاصة أهداف الحملة بصيغة قانونية يقدم كمقترح على وزارة الشئون القانونية التي لها حق تعديله أو الأخذ به كما هو لعرضه على مجلس النواب والمصادقة عليه ، وقد شرع أعضاء الحملة بإرسال رسائل إلى رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة للإسراع بتبني هذا القانون وتقديمه إلى البرلمان الذي لازال أعضاء الحملة بصدد التواصل معهم جميعاً لحثهم على المصادقة على هذا القانون عند تقديمه من قبل الحكومة في أسرع وقت لأن أسباب الحاجة إلى مثل هذا القانون لا تحتمل التأخير أكثر .

وقديماً قيل « إذا أردتَ أن تُطاع فلتأمر بما يستطاع « ، وباعتقادنا أن هذا المطلب يتلاءم مع المرحلة ويلبي الحد الضروري من التشريعات القانونية لما يجب أن تتبناه الدولة تجاه هذه القضية القومية .

وإذا جئنا إلى تأييد هذا التوجه في استصدار قانون يمنع تناول القات أثناء الدوام الرسمي ، فقد حظيت هذه الحملة بتأييد كبير في الوسط الذي بدأ الترويج والإعداد لهذه الحملة في مواقع الواصل الاجتماعي الفيس بوك وتويتر ، وكان الجميع بلا استثناء يشجعون الحملة ويباركونها باختلاف مشارب وأطياف وانتماءات اليمنيين الفكرية والسياسية ، ولا ننسى أصحاب الفضل من الشخصيات العربية التي دعمت الحملة سابقاً وحتى الآن ، الدكتور عزمي بشارة والإعلامي السعودي علي الظفيري والداعية الدكتور الشيخ سلمان العودة وغالبية الشخصيات اليمنية ولا نستثني أحداً .

بقي الحديث عن جوانب مشروع القانون وتبرير إدخال مواد أخرى ضمن قائمة المنع من تعاطيها أثناء الدوام الرسمي مثل «الشمة والتمبل» وذلك لتشابه هذه المواد في السبب الذي يجعل القات غير مرحب به في مؤسسات ومرافق الحكومة ، وجميع هذه المواد ليست محظورة لذاتها وإنما جاء الحظر لعدم استساغة الذوق العام والعقل السليم لفكرة تناولها أثناء الدوام الرسمي في مؤسسات حكومية وللتشابه في الآثار الناتجة لتناولها على نظافة المباني الحكومية ومنظر أشخاصها وهيئتهم التي تعكس مظاهر غير حضارية ولا ذوقية تتنافى مع المألوف أثناء تعاطي هذه المواد خلافاً لما يجب أن يسود هذه المؤسسات الحكومية في القطاعين العام والمختلط أثناء الدوام الرسمي ، كما نأمل أن تطبق المؤسسات الخاصة هذا القانون طوعاً على موظفيها ومن يتردد على مصالحه لديها من المواطنين لتشجيع الحكومة على إصداره وتحقيق المصلحة العامة لليمن .

وأتقدم بالشكر نيابة عن أعضاء الحملة إلى لوزير التربية والتعليم الذي قرر تخصيص يوم ابريل للتوعية في المدارس حول أضرار القات ، كما هو الشكر أيضاً لوزير الإعلام الذي وجه أيضاً أجهزة الإعلام التابعة للوزارة بتبني أهداف وأفكار هذه الحملة وترتيب نقاشات ولقاءات تلفزيونية وصحفية حولها والشكر موصول لكل من ساهم من أجل مستقبل أفضل لليمن ولليمنيين .

OMAR.LAWYER@HOTMAIL.COM

ضحايا البارود

حاتم علي

●،، وصاب سليل النقاء والشموخ يرسم أبناؤها بطيفهم الجميل أنقى الصفحات وأعمقها في تاريخ هذا البلد.

من هذه الجزئية أو المدخل نستهل القول بأن أبناء هذه المنطقة عن طريق معيشتهم الصعبة يضطرون إلى ممارسة أعمال فيها أشياء بالغة من الصعوبة ما يجعلهم عرضة لكثير من التوابع الإصابية التي قد تقضي على حياتهم أو تصيب بعضهم بإصابات خطرة وبالغة.

حالات عديدة تمخضت عن هذا العمل لكن قبل أن نتجه إلى الحالات نود القول أن هناك أشخاصاً يقضون حياتهم بهذه الأعمال.. والعملية التي تأتي من ورائها الإصابة وهنا أقصد التوضيح لمن هم خارج إطار المنطقة تتلخص في أن العمل المتصل بقطع الأحجار يتطلب حفرة في عمق الصخرة ولكي يتم تفجيرها تتبع وسيلة قديمة حديثة بحيث تملأ الحفرة بالبارود أو الجزء الأسفل منها تتالى عملية رصها بالأحجار الصغيرة والطين وتغمر إلى جانب ذلك قطعة حديدية تكون بمثابة ممر للبارود تملأ تلك الفتحة الخارجة منها قطعة الحديد في عمق الصخرة فيتم إيقادها وما هي إلا لحظات وتنفجر في الصخر ليتم عن طريق ذلك الحصول على أحجار يستخدمها الناس كغيرهم من مناطق البلد في الإعمار.

لكن هنا أود أن أوضح كيف يكون شكل الخطر الذي يتخلل هذه العملية.

عندما يبدأ العامل في رصد الحفرة الصغيرة في الصخر بالبارود وشيء من الأحجار والضغط ليكون لها شدة في الانفجار يستخدم قطعة الحديد التي بدورها تدخل إلى عمق البارود الملتحم بالصخر فيحدث أن تنتج شرارة من هذه الشرارات تلتحم بالبارود ليفجر في وجه العامل وتحديدا في عينه ما يفقد بصره في الحال نظرا لاشتعال تلك المادة.

حالات عديدة أعرفها ويعرفها غيري الكثير من أبناء المنطقة فقد الناس أعينهم فيها جراء ملامسة البارود وما يعجل بالاشتعال وما يزال العامل منهمكا في عمله ابن قريتنا العزيز «المنتصر» فقد بصره وشكل ذلك عجزا لحياته وصعب حالة التقطت له صورة وهو في عمله الذي اختارته إصابته بائعا بسيطا في سوق قريته المجاور ورغم بساطة ما يبيع اخونا «المنتصر» إلا أنه يتعرض للسرقة من قبل عدد من الأطفال.

وهناك أيضا حالة والدي الكريم الشجرة الباسقة في عالم العمل من أجل الغد فقد والدي أيضا عينه بنفس الطريقة وهو يمارس نفس العمل.

وكثيرا من الحالات في قرى وصاب وغيرها من أنحاء الوطن تعرض أبناؤها لإصابات من هذا النوع لكن يعزى الجميع الأسباب إلى رداءة نوع البارود المستخدم، إذ أن اشتعاله بسرعة فائقة يسهم في الإكثار من هذه الإصابات وللعلم إنه قبل دخول التهريب والتلاعب بهذه المادة من قبل ضعفاء النفوس أصبح الخطر قائما وما يزال .. نسأل الله السلامة للجميع.

من السبت إلى السبت

الوطنية في مفهوم حركة الأحرار اليمنيين

أحمد إسماعيل الأكوع

□ سأستهل مقالي هذا بقول الشهيد محمد محمود الزبيري حين قال :

لسنا الأولى أيقظوها من مراقدها
اللّه أيقظها والسخط والألم

ولقد استقلت اليمن عام ١٩١٨م في الوقت الذي وقعت فيه العديد من الأقطار العربية في قبضة الاستعمار الأوروبي بعد خلاصها من الاستعمار التركي، أما اليمن فقد نشأت فيها سلطة وطنية، ومدلول الوطنية هنا أنها ليست سلطة أجنبية، فهي سلطة وطنية حكمها – كما قال أحد الباحثين – ابنٌ من أبناء اليمن مولود في اليمن هو وأبوه وجده مولودون في اليمن، ولم تكن هناك أية دولة أجنبية تدعم تلك السلطة وعند نشوئها عام ١٩١٨م، ولكن استقلال اليمن من الأتراك كان في نتيجة عملهِ استقلاله عن العالم المعاصر، كانت انعزالاً عمّا حولنا من تقدم وتطور.

وللحقيقة والإنصاف بعد أن انكشف لجميع أحرار اليمن ورجالاتها ما هي السلطات التي كانت قائمة في البلاد العربية كلها، كانت في ذلك الوقت نجدٍ أن المبرر والمسوغ للعزلة، كان – أيضاً – مبرراً وطنياً، لذا فقد كان العهد القديم ينأى عن الاتصال بأي جهة خارجية، سواءً كانت عربية أو غير عربية، لأن ذلك رأي واضح ومحدد في كل العهود العربية، وهو أن جميع هذه العهود «عهود متآمرة مرتبطة وعميلة».

هكذا كان رأي ذلك العهد، كما يقول الكثير من الآباء المعايشين لتلك الفترة، وهو مسجل وثابت، وَمَن أراد الرجوع إلى كتاب «ملوك العرب» لأمين الريحاني، ليقرأ رأي الإمام يحيى في حكام العرب آنذاك، ففي إمكانه أن يعود إلى ذلك، لذا وكما يقول البعض لقد جاءت الانتفاضات العربية هنا وهناك لتؤكد ما كان الإمام يحيى يقوله في الحكام العرب كلهم الذين من حواليه.

وطنية العهد القديم في تفكيره وفي أسلوبه لم تكن هي القضية التي أراد الأحرار أن يضمنوها للعهد، لكنِ حركة الأحرار اليمنيين كانت ترفض رفضاً باتاً أساليب الحكم من حيث تعامل تلك السلطة مع المواطنين كأول سبب للرفض، وهو ما كان يسمى بالخطاط والتنافيذ والتخمين والكشاف والالتزام والبدل، هذه سلسلة لحيثيات الرفض التي سجلها الأحرار في أول ما كتبوا وأول ما رفضوا، كانوا يبحثون عن مطلب أساسي واحد وهو كيف تنظم العلاقة بين السلطة كأداة قمع وبين المواطنين الذين يعملون في مزارعهم، تلك هي القضية الأساسية لحركة الأحرار والفترة التي كان المهاجرون اليمنيون فيها يهاجرون هرباً من العسكر، هرباً من التنافيذ، هرباً من ضيق المعيشة، وذلك بسبب اعتصار السلطة وكل ما يصل إلى أيديهم من مزارعهم، والبقية في ما بعد.

شعر

الشاعرية في روائع سحرها
أنت الذي سوّيتها وصنعتها
ما قال قومي آه إلا جئتني
فكويت أحشائي بها ولسعتها
أبعتّني عن أمّة أنا صوتها
العالي فلو ضيّعتني ضيّعتها

الحقيقة في الفن

■ اشتريت رواية العزيزة المبدعة نبيلة في زيارتي قبل أسبوعين لبيروت، وكالعادة خصصت الوقت الذي أقضيه بعيدا عن المعارض وحوارات الفنانين للقراءة، قرأت الرواية، وعلى مدى يومين شعرت بالضيق والحزن والغضب والحيرة والقلق والمرارة، وفي النهاية أدركت كم هو عمل شاق وخلاق في أن تجعل الحقيقة في الفن أكثر وقعا منها في العالم الخارجي، شكرا لك نبيلة ... فقد نجحت في خلق أثر قوي، لايخلفه سوى عمل روائي عظيم.

آمنة النصيري

لا تقبل القسمة

■ عندما كنا صغاراً درسونا أن الأوطان لا تقبل القسمة.. وعندما كبرنا ورأيناهم يتقاسمون البلاد ..قالوا لنا أن هناك أوطانا يجوز فيها الضرب والطرح والقسمة..

أحمد الزرقة

الثعبان والسلم

■ من منا لم يلعب لعبة الثعبان والسلم منها تعلمنا الإصرار على السير إلى الأمام، كلما أعادنا ثعبان إلى الوراء
أسأل الله أن يكلل خطوات كل الصادقين المخلصين الساعين من أجل خيرنا وأمننا بالنجاح، وأن يبعد عن سبيلهم كل سوءٍ ومكروه

علي با رجاء